دور الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية

بدولة الكويت

د. محمد صغير الوطيان

الهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب – الكويت

مقـــــدمـــــة :

مما لا شك فيه أن المؤسسات المصرفية فى وقتنا الحاضر ، أصبحت ضرورة لا غنى عنها لأى جهاز اقتصادي فهى تمثل شريان الحياة الاقتصادية ، فعن طريق هذه المؤسسات يتم قبول الودائع ، ومن خلالها تتم تهيئة فرص الاستثمار ، تستهدف هذه الدراسة تتبع دور الجهاز المصرفى فى دولة الكويت فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية منذ تحقيق الانتصار على العدو الغاشم وحتى عام ١٩٩٧. وبطبيعة الحال حيث يختلف دور البنك المركزى عن باقى أدوار البنوك فى تحقيق هذا الهدف فقد خصص الباحث القسم الأول من بحثه للتعرف على هيكل النظام المصرفى فى الكويت وفى القسم الثانى ثم عرض دور بنك الكويت المركزى فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من حيث تحقيق استقرار أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة والأرقام القياسية لأسعار السلع والخدمات ، كذلك أيضا ضبط حركة الائتمان داخل المجتمع ، أما فى القسم الثالث فقد تم العرض لدور باقى البنوك الأخرى من حيث تلقى الودائع ، وتمويل الاستثمارات وأخيرا فأن نتائج الدراسة والتوصيات تم عرضها فى القسم الرابع.

القسم الأول : هيكل النظام المصرفي في دولة الكويت :

منذ أن عرف الإنسان طريقه الى المبادلة وهو يتلمس كل وسيلة لإتمامها حتى لو كان ذلك فى مقابل وعد بالوفاء المؤجل ، وهو ما يسمى بالائتمان.

يوجد فى كل دولة مجموعة من المؤسسات التى تتكفل بحفظ النقود ، وحشد موارد المجتمع من الأموال ،وتوفير حاجات الأفراد والهيئات من مختلف أنواع القروض التى تختلف باختلاف فترة التمويل وطبيعته. ومما هو جدير بالإشارة أنه من الصعب التوصل الى تحديد دقيق لما يدخل فى تعريف البنوك.

غير أن تعريف المشرع الفرنسى للبنوك يعتبر أكثرها شمولا ، حيث عرفها بأنها :

"المؤسسات التى تقوم – على سبيل الاحتراف – بتلقى الأموال من الجمهور على شكل ودائع أو ما فى حكمها ، وتستخدمها لحسابها الخاص فى عمليات الخصم والائتمان أو فى العمليات

المالية " ويأخذ هيكل النظام المصرفى فى دولة الكويت (شأنه شأن أى جهاز مصرفى فى أى دولة أخرى) شكل هرم فى قمته البنك المركزى ، وفى طرفى قاعدته توجد البنوك التجارية من جهة والبنوك المتخصصة من جهة أخرى ، وتتسحب صفة الهرمية على طبيعة العلاقة التى تربط بين أعضاء هذا النظام بعضهم البعض من ناحية ، وبينهم وبين الحكومة وجمهور المتعاملين من ناحية أخرى ،

و ذلك على النحو الذى يعكسه الشكل رقم (١) من علاقات متبادلة.

شكل رقم (١)

العلاقات المتبادلة للبنك المركزى وباقى القطاعات الأخرى

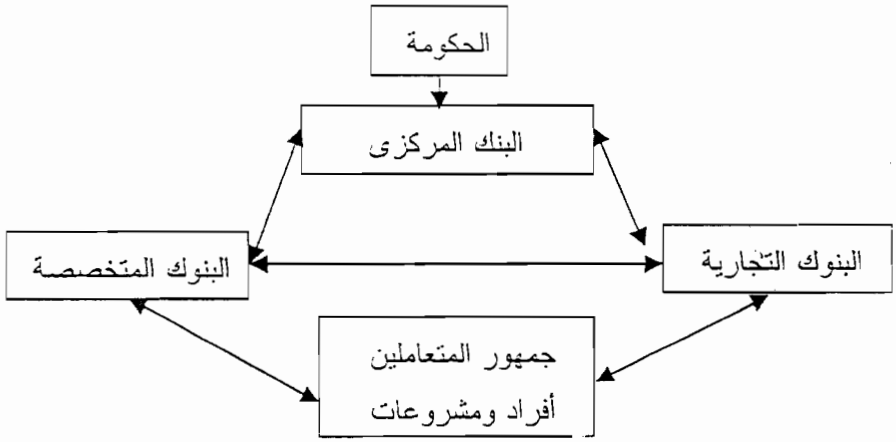

حيث يقوم بنك الكويت المركزى بممارسة وظيفته الرقابية والإرشادية على البنوك الأخرى سواء كانت تجارية أو متخصصة ، ويوضح الشكل رقم (٢) هيكل الجهاز المصرفى فى دولة الكويت من بنك الكويت المركزى والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة ويتضح ذلك فى الشكل التالى :

شكل رقم (٢)

هيكل الجهاز المصرفى فى دولة الكويت

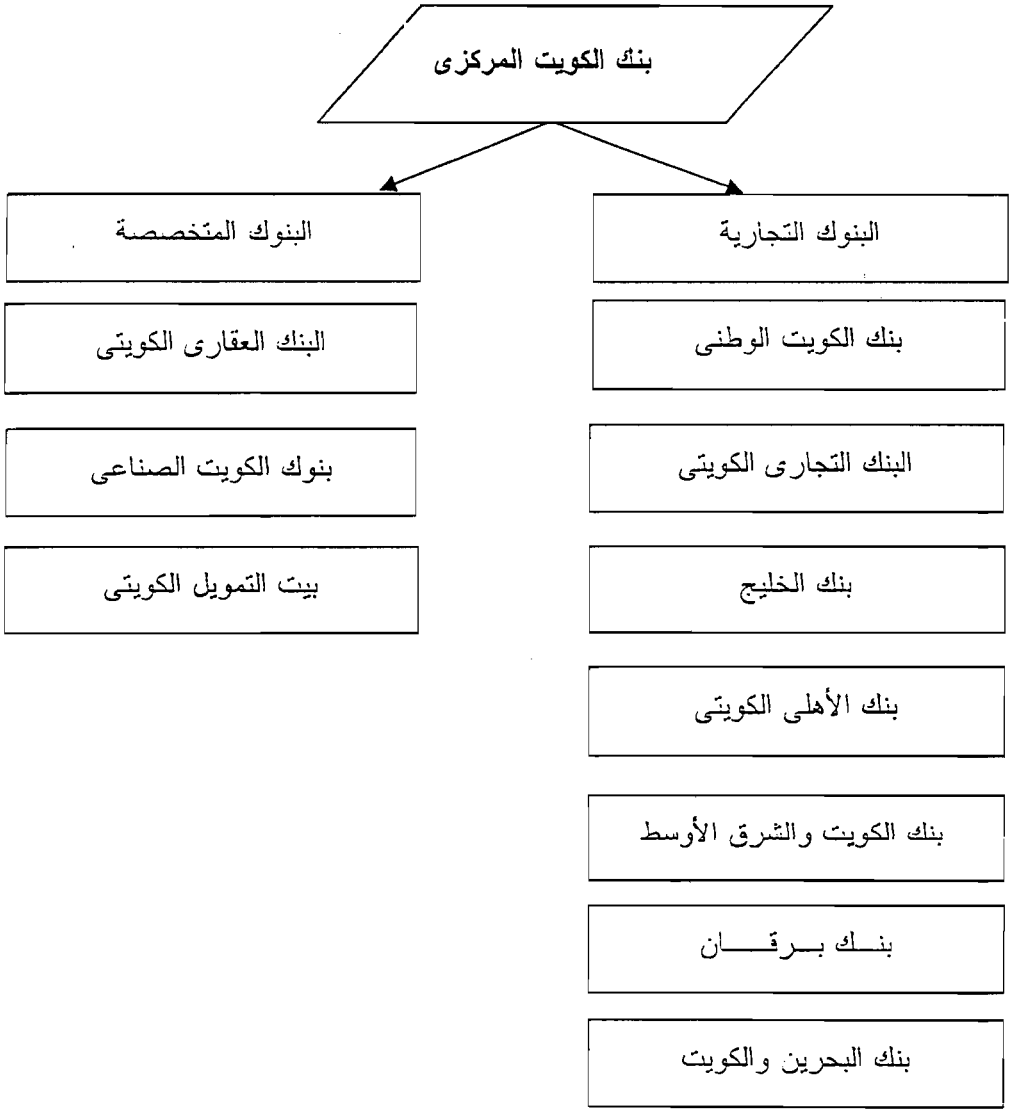

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧ ، ص١٠٤.

هذا ويعكس الجدول رقم (١) ترتيب المصارف الكويتية طبقا لحقوق المساهمين والموجودات والأرباح كما يعكس الجدول رقم (٢) معدلات الأداء لهذه المصارف وفقا لمعايير متوسط العائد على حقوق المساهمين ، متوسط العائد على الموجودات ،نسبة القروض للودائع .

جدول رقم (١)

ترتيب المصارف الكويتية

طبقا لحقوق المساهمين والموجودات والأرباح

(مليون دينار)

البنك	حقوق المساهمين			الموجودات			الأرباح		
	القيمة	معدل النمو%	الترتيب	القيمة	معدل النمو%	الترتيب	القيمة	معدل النمو %	الترتيب
بنك الكويت الوطني	٣٤٦٠,١	٢,٤	١	٣٨٧١,٤٩	-٢,٥	١	٦٥,٦٣	١٩,٠	٤
بنك الخليج	١٥٨,٣٦	٢,٩	٢	١٤٥٣,٠٣	٤,٥	٢	٢٥,٥٣	١٥,٥	٥
بنك التجارى الكويتى	١٤٤,٣١	٤٦,٦	٣	١٢١٠,٧٧	١٧,٦	٥	٨,٠٠	٢٣٩,٩	١
بنك برقان	١٤٢,٢٥	١,٢	٤	٩٤٨,٠٣	١٠,٥	٦	٨,٠٥	٦٠,٤	٣
بنك الأهلى الكويتى	١٢٥,٤٨	٤٢,٠	٥	١٢٤٥,٧٠	١٣,٥	٤	٤,٣٤	٤٠,٦٠	٦
بيت التمويل الكويتى	٨٩,٤٦	٣١,٠	٦	١٣٩٥,٢٩	٩,٠	٣	٣١,٤٢	٩٢,٤	٢
المجموع	١٠٠٥,٨٧	١٣,٤		١٠١٢٤,٣١	٥,٢		١٤٢,٩٧	٤٢,٧	

المصدر : الاقتصادى الكويتى ، العدد ٣٣٦ ، يوليو (تموز) ١٩٩٦، ص٢٠

لقد كان قطاع المصارف من أكبر القطاعات التى أضيرت بالغزو العراقى الغاشم ، حيث أنعكس عليه جزء كبيرا من الأضرار المادية التى لحقت بالقطاعات الأخرى نتيجة للتدمير والنهب. وتراجع قيم الأصول العقارية والمالية . وقد فرض هذا الوضع على المصارف الكويتية عملية إعادة هيكلة شاملة للتواؤم مع المعطيات الجديدة.

جدول رقم (٢)

معدلات الأداء للمصارف الكويتية

عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥

(نسب منوية)

البيـــان	متوسط العائد على حقوق المساهمين				متوسط العائد على الموجودات				القروض / الودائع			
	١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٥		١٩٩٤		١٩٩٥	
	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب	النسبة	الترتيب
بنك الكويت الوطنى	١٦,٦	١	١٩,٢	٢	١,٥	٢	١,٧	٣	٥٥,٧	١	٥٩,٥	٢
بنـــك الخليـــج	١٤,٥	٣	١٦,٤	٣	١,٧	١	١,٨	٢	٣٧,٣	٣	٤٩,١	٣
بنك التجارى الكويتى	٥,٧	٦	٦,٦	٤	٠,٥	٦	٠,٧	٥	٢١,٠	٥	٢٧,٩	٦
بنـــك برقـــان	٣,٦	٥	٥,٧	٥	٠,٦	٥	٠,٩	٤	٢٠,٣	٤	٣٦,٢	٤
بنك الأهلى الكويتى	٨,٣	٤	٤,١	٦	٠,٧	٤	٠,٤	٦	١٦,٥	٦	٢٩,٤	٥
بنك التمويل الكويتى	٢٥,٧	١	٣٩,٨	١	١,٣	٣	٢,٤	١	٥٤,٧	٢	٦٤,٩	١

المصدر : الاقتصادى الكويتى ، العدد ٣٣٦ ، يوليو (تموز) ١٩٩٦ ، ص٢٠.

وبالرغم من صدور القانون رقم (٤١) لسنة ١٩٩٣ الخاص بشراء الدولة للمديونـات من المؤسسات المالية المحلية وأسلوب سداد هذه المديونات إلا أن المشكلة ظلت دون حســم حتى تم تعديل القانون فى عام ١٩٩٥ حيث تم تعديل بعض شروط السداد الفـــورى ، ممـــا ساهم الى جانب عمليات إعادة الهيكلة التى أجرتها البنوك . فى التحسن التدريجى فـــى أداء المصارف حتى جاءت نتائجها فى عام ١٩٩٥ كأفضل نتائج سجلتها هـــذه المصـــارف منـــذ تحرير الكويت .

وفيما يتعلق بحقوق المساهمين ، يتصدر بنك الكويت الوطنى القائمة من حيث هذه الأصـــول ، فقد زادت قيمتها فى نهاية عام ١٩٩٥ عن (٣٤٦) مليون دينار ، مسجلة ارتفاعـــا نسـبته (٢,٤%) عن العام السابق. ويأتى بنك الخليج فى المرتبة الثانية. بحقوق لمساهميه بلغت نحـو (١٥٨,٤) مليون دينار بارتفاع نسبته (٢,٩%). واحتـــل البنكـــان نفـــس الـــترتيب بالنســـبة للموجدات ، فبلغت موجودات البنك الوطنى فى نهاية عام ١٩٩٥ نحو (٣٨٧١,٥) مليـــون دينار ، بتراجع نسبته (٢,٥%) عن نهاية عام ١٩٩٤ ، وبلغت موجـــودات بنـــك الخليـــج حوالى (١٤٥٣) مليون دينار، بارتفاع نسبته حوالى (٤,٥%).

وعموما يمكن القول أن السوق المصرفية بالكويت قد سجلت عام ١٩٩٥ تطـــورات إيجابية ، خاصة بعد تعديل قانون المديونات الذى ساهم فى تخفيف عبء الأقساط المســتحقة على المدينين ، مما يسر لهم السداد دون أى تأثير سلبى على مســتوى الســيولة أو أســعار الأصول بالسوق الكويتية .

ومن التطورات الإيجابية التى سجلتها السوق المصرفية بالكويت عام ١٩٩٥ انخفاض نســبة سندات الدين الحكومية من إجمالى الأصول الـــى (٣١,٦%) فـــى نهايـــة العـــام ، مقـــابل (٣٨.٧%) فى نهاية العام السابق ، وهو ما يعنى تحرير المزيد من الأموال لدى المصـــارف وتوجيهها الى تمويل الأنشطة الاقتصادية المنتجة .

وعند تقييم الإيجابيات التى سجلتها البنوك الكويتية عام ١٩٩٥ فلا يمكن إغفـــال دور هذه البنوك فى عملية بيع حصص الحكومة فى بعض الشركات ، حيث قادت البنوك بعـــض هذه العمليات ومولت بعضا من المشترين لها . ومن المنتظر أن يزيد دور البنـــوك مســـتقبلا فى عمليات تخصيص مؤسسات الخدمات العامة كالكهرباء والاتصالات .

القسم الثانى : بنك الكويت المركزى ودوره فى تهيئة مناخ التنمية :

أنشئ بنك الكويت المركزى بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م ، وبمقتضى هذا القـــانون تم تصفية مجلس النقد الكويتى فى نهاية مارس سنة ١٩٦٩م وآلت موجداته الى بنك الكويـــت المركزى الذى باشر مهامه اعتبارا من أول إبريل ســـنة ١٩٦٩م . ويعتـــبر بنـــك الكويـــت المركزى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، والمركز الرئيسى لـــه فـــى مدينـــة الكويت .وقد حددت المادة رقم (١٥) من قانون البنك المركزى أغراضه فيما يلى :

١- ممارسة امتياز إصدار العملة لحساب الدولة.

٢- العمل على تأمين ثبات النقد الكويتى وعلى حرية تحويله الى العملات الأجنبية الأخرى.

٣- العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادى والاجتماعى وزيـــادة الدخل القومى .

٤- مراقبة الجهاز المصرفى فى دولة الكويت .

٥- القيام بوظيفة بنك الحكومة . ٦- تقديم المشورة المالية للحكومة .

هذا وسوف نتناول فى هذا القسم من الدراسة أهم أداتين من أدوات السياسة النقدية وهما : العرض النقدى وأسعار الفائدة.

أولا العرض النقدى :

ويوضح الجدول رقم (٣) تطور عرض النقد ومكوناته فى نهاية كل عام من أعوام الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧)

الجدول (٣)

تطور عرض النقد ومكوناته

البيـــــــان	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
عـرض النقد (ن٢)	٦٣٩٦,٥	٦٧٤٢,٩	٧٣٧٤,٧	٧٣٣٠,٨	٧٦١٥,٩
الكتلة النقدية (ن١)	١١١٤,٠٠	١١٢٦,٠	١١٨٤,٩	١٢٤٢,٦	١٢٤٧,٥
النقـــد المتـداول	٣٥٥,٢	٣٥١,٣	٣١١,٥	٣٥٠,١	٣٤٥,٣
الودائع تحت الطلب	٧٥٨,٨	٧٧٤,٧	٨٧٣,٥	٨٩٢,٥	٩٠٢,٢
شبـــه النقـــد :	٥٢٨٢,٥	٥٦١٦,٩	٦١٨٩,٨	٦٠٨٨,٢	٦٣٦٨,٥
ودائـــع الادخـار	٩٤١,٥	٩٨٢,٦	١٠٢٥,٩	١٠٦٩,٦	١١١٥,٩
الـودائـع لأجـــل	٣٢٨٦,٠	٣٥٢٥,٦	٣٨٤١,٤	٣٧٤٩,٥	٤٠٦٤,٦
شهادات الإيـــداع	٥,٠	٠,٠	١٤,٦	١٢,٤	٣٤,٤
الودائع بالعملات الأجنبية	١٠٥٠,٠	١١٠٨,٧	١٣٠٧,٩	١٢٥٦,٥	١١٥٣,٥
عرض النقـــد (ن٣):	٦٥٤٨,٦	٦٨٥٤,٧	٧٤٣٦,٧	٧٣٥٠,٩	٧٦٣٩,٩
عرض النقـــد (ن٢)	٦٣٩٦,٥	٦٧٤٢,٩	٧٣٧٤,٧	٧٣٣٠,٨	٧٦١٥,٩
الودائع لدى شركات الاستثمار	١٥٢,١	١١١,٨	٦٢,٠	٢٠,١	٢٣,٩

التى تقبل الودائع بحكم نظمها الأساسية.

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧، ص٦٤، جدول رقم (١٤)

تعكس تطورات عرض النقد ، والتغيرات فى مكوناته من النقـد المتـداول وودائـع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية ، ما يبذله البنك المركزى من جهد فى مجـال السياسـة النقدية للحفاظ على الاستقرار النقدى فى البلاد. ويلاحظ من الجدول رقـم (٣) أن عـرض النقد بمفهومه الواسع قد سجل نموا مستمرا يتماشى مع تطور معـدلات النمـو الاقتصـادي

المحلى فى عام ١٩٩٥ متضمنا الزيادة التى طرأت على العرض النقدى فى عـــام ١٩٩٥، أن هذا العام قد شهد البدء فى طرح برنامج بيع أسهم الحكومة فى بعض الشـــركات ، ومـــا صاحب ذلك من زيادة فى أرصدة التسهيلات الائتمانية المرتبطة بذلك البرنامج أما بالنســـبة للتراجع الطفيف فى عرض النقد فى نهاية عام ١٩٩٦ (٠,٦%) مقارنة بمستواه فـــى نهايـــة عام ١٩٩٥ فيبرره التأثير الواضح للتطورات المرتبطة باستحقاق دفعتين (الأولى والثانيـــة) من دفعات السداد النقدى للمديونيات خلال عام ١٩٩٦ . غير أنه بحلول عام ١٩٩٧ أستأنف عرض النقد (ن٢) نموه حيث حقق معدلات للنمو ٣,٩% مقارنة بما كان عليه فى نهاية عـــام ١٩٩٦ ويعزى ذلك النمو الى الزيادة فى أشباه النقود.

لقد وصلت أرصدة القطاع الخاص لدى البنوك المحليـــة وبيـــت التمويـــل الكويتـــى ارتفاعها حيث بلغت نحو ٧٢٧٠,٧ مليون دينار فى نهاية عام ١٩٩٧ ، محققة بذلك زيـــادة قيمتها ٢٩٠ مليون دينار ونسبتها ٤,٢% عن مستواها فى نهاية عام ١٩٩٦. هـــذا ويمكـــن تفسير التغيرات التى طرأت على صافى الموجودات المحلية للبنوك المحلية والبنك المركـــزى فى نهاية عام ١٩٩٧ الى ارتفاع أرصدة مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص ، حيـــث أدت زيادة هذه المطالب الى المساهمة بنسبة ١٦,٩% فى تكوين معدل نمو العرض النقـــدى (بنك الكويت المركزى ، ١٩٩٧، ٦٩) وذلك على النحو الذى يعكسه الجدول رقم (٤) مـــن بنود مختلفة ساهمت فى تكوين معدل تغير العرض النقدى عام ١٩٩٧.

ثانيا : هيكل أسعار الفائدة :

أن أحد المحاور الأساسية للسياسة النقدية لبنك الكويت المركزى هو استقرار أسعار الفـــائدة المحلية على الدينار الكويتى ومسايرة التطور فى أسعار الفـــائدة العالميـــة علـــى العمـــلات الرئيسية ، كما أن زيادة توطين المدخرات المحلية يعتبر عاملا هاما من العوامـــل المهيئـــة لمناخ الاستثمار ، حيث يستطيع المستثمر اتخاذ قراراته فى ظل مناخ يتسم بالشفافية وحســـن التوقعات .

جدول رقم (٤)

نسب المساهمة فى معدل تغير العرض النقدى

البيـــــــــــان	قيمـــــة التغـــــير (مليون دينار)	المســـاهمـــــة فى معـــدل نمو عرض النقد (%)
عرض النقد (ن٢)	٣٨٥,٢	٣,٩
صافى الموجودات المحلية :	٨١١,٩	١١,١
المطالب على الحكومة (صافى):	-١٩٨,٥	-٢,٧
البنك المركزى (صافى):	-١٨,٢	-٠,٢
مطالب على الحكومة	-١,٩	٠,٠
حسابات الحكومة	-١٦,٣	-٠,٢
البنوك المحلية (صافى) :	-١٨٠,٣	-٢,٥
مطالب على الحكومة :	-٢١٠,٩	-٢,٩
سندات شراء المديونية	-٤٥٥,٩	-٦,٢
أدوات الدين العام	٢٤٥,١	٣,٣
ودائع الحكومة	٣٠,٥	٠,٤
المطالب على القطاع الخاص :	١٢٤١,٩	١٦,٩
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	١١٥١,١	١٥,٧
استثمارات محلية أخرى	٩٠,٧	١,٢
البنود الأخرى (صافى)	-٢٣١,٤	-٣,٢
صافى الموجودات الأجنبية :	-٥٢٦,٧	-٧,٢
البنـــك المـــركـــزى	-١٤,٤	-٠,٢
البنـــوك المحليـــة	-٥١٢,٤	-٧,٠

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٦٧ ، ص٦٩

يوضح الجدول رقم (٥) تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتى منذ ١١ ديسمبر ١٩٨٨ كما يوضح الجدول رقم (٦) متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل ٣ أشهر وباستقراء الجدول رقم (٥) والجدول رقم (٦) يتضح أن هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار قد شهد عدة تطورات هامة خلال الفترة المشار إليها بالجدول - كما أن هذه التطورات تعكس حرص البنك المركزى على التفاعل المتواصل مع تطورات النشاط الاقتصادى المحلى وأهداف السياسة الاقتصادية من جانب ، ومع التطورات العالمية فى أسعار الفائدة على العملات الرئيسية فى جانب آخر.

جدول (٥)

تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتى

فى المائة سنويا (%)

البيـــــان	١٩٨٨ ١١ ديسمبر	١٩٩٣ ٢٢ نوفمبر	١٩٩٤ ١٥ نوفمبر	١٩٩٥ ١٧ أبريل	١٩٩٦	١٩٩٧ ٩ نوفمبر
سعر الخصم	٧,٥٠	٥,٧٥	٧,٠٠	٧,٢٥	٧,٢٥	٧,٥
التغير (نقطة مئوية)	-	-١,٧٥	١,٢٥	٠,٢٥	-	٠,٢٥
الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتى						
• التى لا تزيد مدتها على سنة	٩,٥٠	٨,٢٥	٩,٥٠	٩,٧٥	٩,٧٥	١٠,٠٠
فى حالة السحب على المكشوف	١٠,٠٠	٨,٧٥	١٠,٠٠	١٠,٢٥	١٠,٢٥	١٠,٥٠
• التى تزيد مدتها على سنة	١٠,٠٠	٩,٧٥	١١,٠٠	١١,٢٥	١١,٢٥	١١,٥٠
فى حالة السحب على المكشوف	١٠,٥٠٠	٩,٧٥	١١,٠٠	١١,٢٥	١١,٢٥	١١,٥٠
• القروض الاستهلاكية	٦,٠٠	٥,٧٥	٧,٠٠	٧,٢٥	٧,٢٥	٧,٥٠
الحدود الدنيا لأسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتى :						
• أقل من شهر يترك لقوى السوق						
• من ٣٠ يوما الى ٩٠ يوما	٧,٥٠	٥,٧٥	٧,٠٠	-	-	-
• تزيد عن ٩٠ يوما الى ١٨٠ يوما	٨,٠٠	٥,٧٥	٧,٠٠	-	-	-
• تزيد عن ١٨٠ يوما	٨,٥٠	٥,٧٥	٧,٠٠	-	-	-
• ودائع التوفير	٤,٥٠	٣,٥٠	٣,٧٥	-	-	-

(*) منذ صدور قرار بنك الكويت المركزى فى ٣٠ يناير ١٩٩٥ بتحرير أسعار الفائدة على كل من الودائع وحسابات التوفير بالدينار من أى حدود دنيا مقررة لأسعار الفائدة فقد تم فك الارتباط القائم منذ ١١ ديسمبر ١٩٨٨ بين سعر الخصم كسعر محورى- وأسعار الفائدة على الودائع وحسابات التوفير الدينارية ، وبات يد هذه الأسعار خاضعا لتفاعل قوى العرض والطلب فى سوق تلك الودائع .

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧، ص٦١، جدول (١٣)

لقد أستمر تقلص الهوامش بين متوسطات أسعار الفائدة عل ودائع العملاء لآجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتى من جانب والدولار الأمريكي من جانب آخر، ومجمع إجمالي تلك الودائع للاستثمار خلال عام ١٩٩٧ مقارنة بمستوياتها خلال عام ١٩٩٦ ، ومع بقاء تلك الهوامش لصالح الدينار الكويتى ما عدا ودائع الأسبوع .وكانت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار ، وجميع الآجال (دون استثناء) قد تراجعت بصورة مستمرة خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٦ ، والنصف الأول من عام ١٩٩٧ ، وأخيرا ارتفعت خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٧ ، الأمر الذى أدى الى تقلص الهوامش القائمة لصالح الدينار من متوسط فى أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية لكل من الدينار الكويتى والدولار الأمريكي .

وعلى سبيل المثال ، فقد تراجع الهامش من متوسط فى أسعار الفائدة على الودائع لأجل (٣) أشهر بكل من الدينار والدولار ، و القائم لصالح الدينار، من ١,٢٤٦ نقطة مئوية (بين ٦,٤٩٠% و ٥,٢٤٤%) خلال عام ١٩٩٦ ، الى نقطة مئوية واحدة (بين ٦,٤٤١% و ٥,٤٤١%) خلال عام ١٩٩٧ ، مع بقائه لصالح الودائع الدينارية ،و على صعيد فصول علم ١٩٩٧ ، لوحظ أن التراجع المذكور استمر خلال الربعين الأولين وبوتيرة متصاعدة ، ثم تحول الى الارتفاع خلال الربعين الأخيرين وان كان بوتيره أقل . ويوضح الجدول رقم (٦) تفصيل هذه التطورات :

ارتفاع متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتى فيما بين البنوك المحلية ، ولجميع آجال الودائع باستثناء استقرارها لأجلى أسبوع و٩ أشهر . وكان هذا الارتفاع بدرجة ملموسة (٠.٥٤ نقطة مئوية من ٤,٣٤% الى ٤,٨٨%) على الأموال اليومية ، وبدرجات أقل ولكنها متصاعدة مع طول الفترة للآجال الأخرى. حيث ارتفعت تلك المتوسطات بنحو ٠,٠٦ نقطة مئوية (من ٦,٩١% الى ٦,٩٧%) لآجل شهر ، و ٠,٠٨

جدول رقم (٦)

متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل ٣ شهور للدينار الكويتى مقارنة بالدولار الأمريكي

الفتـــــرة	متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل ٣ أشهر (%) بالدينار الكويتى	بالدولار الأمريكى	الهـامـش لصالح الدينار	التغـيـر (نقطة مئوية)
١٩٩٦	٦,٤٩٠	٥,٢٤٤	١,٢٤٦	-٠,٠٩١
١٩٩٧				
الربع الأول	٦,٤٣٣	٥,٢٨٨	١,١٤٦	-٠,٠٨٧
الربع الثانى	٦,٣٩٥	٥,٥١٦	٠,٨٧٩	-٠,٢٦٧
الربع الثالث	٦,٤١٣	٥,٤٥٥	٠,٩٥٨	+٠,٠٧٩
الربع الأخير	٦,٥٢٤	٥,٥٠٥	١,٠١٩	+٠,٠٦١
١٩٩٧	٦,٤٤١	٥,٤٤١	١,٠٠٠	-٠,٢٤٥

نقطة مئوية (من ٦,٩٨% الى ٧,٠٥%) لآجل ٣ أشهر ، و ٠,٠٩ نقطة مئوية (من ٧,٠٥% الى ٧,١٤%) لآجل ٦ أشهر و٠,١١ نقطة مئوية (من ٧,١٢% الـــى ٧,٢٣%) لآجـل ١٢ شهرا . وقد رافق هذا الارتفاع فى متوسطات أسعار الفائدة زيادة ملموسة فى حجم النشـــاط فى سوق الودائع المتبادلة بالدينار فيما بين البنوك المحلية ، وذلك على النحو الذى ســيوضح فى القسم الثالث من هذه الدراسة.

* ارتفاع متوسط أسعار الفائدة على أذونات الخزانـــة المصـــدرة لتبلـــغ ٦,٩٧% و٧,١٣% للأذونات استحقاق ٣ أشهر و٦ أشهر على التوالى خلال عام ١٩٩٧ ، وذلك مقارنـــة بنحـــو ٦,٩٣% و ٧,١٠% للأذونات استحقاق كل من الأجلين المذكورين على الترتيب خلال عـــام ١٩٩٦.

* لقد انعكست إدارة بنك الكويت المركزى للسياسة النقدية فـــى اســـتقرار الأســـعار بصفة عامة ، وأسعار صرف الدينار الكويتى بصفة خاصة وذلك على النحو الـــذى تعكســـه الجداول أرقام (٧) ،(٨) ،(٩)

فمن واقع متابعة التغيرات فى سعر صرف الدولار الامريكى مقابل كل من الدينار الكويتـــى فى جية . وبعض العملات الرئيسية من جية أخرى فى نهاية عام ١٩٩٧ مقارنـــة بنهايـــة

العام السابق (جدول ٧) ، لوحظ أن سعر صرف الدولار قد سجل ارتفاعا مقابل العديد من تلك العملات الرئيسية وبمعدلات ملموسة تراوحت على سبيل المثال بين ١٣,٩١% مقابل المارك الألماني (من ١,٥٥٤٧ ماركا الى ١,٧٧٠٩ ماركا) و ٦,٢٣% مقابل الفرنك السويسرى (من ١,٣٤٧٥ فرنكا الى ١,٤٣١٥ فرنكا) ، كما بلغت ١٣,٠٣% مقابل الفرنك الفرنسى (من ٥,٢٤٣٥ فرنكا الى ٥,٩٢٦٥ فرنكا) ، و١٢,٨٨% مقابل الين اليابانى (من ١١٥,٣٢ ينا الى ١٣٠,١٧ ينا) . وذلك فى الوقت الذى لم يتجاوز فيه ارتفاع الدولار مقابل الدينار الكويتى ما معدله ١,٥٥% أو قيمته ٤,٦٥ فلوس (من ٢٩٩,٧٩ فلسا الى ٣٠٤,٤٤ فلوس).

جدول (٧)

تغير سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل كل من الدينار الكويتى وبعض العملات الرئيسية فى نهاية عام ١٩٩٧ مقارنة بنهاية العام السابق

نهاية الفترة	دينار كويتى	فرنك فرنسى	ين ياباني	فرنك سويسرى	مارك المانى	جنية إسترليني
١٩٩٦	٢٩٩,٧٩	٥,٢٤٣٥	١١٥,٣٢٠	١,٣٤٧٥	١,٥٥٤٧	٠,٥٩١٠
١٩٩٧	٣٠٤,٤٤	٥,٩٢٦٥	١٣٠,١٧٥	١,٤٣١٥	١,٧٧٠٩	٠,٥٩٥٩
التغير	٤,٦٥	٠,٦٨٣٠	١٤,٨٥٥	٠,٠٨٤٠	٠,٢١٦٢	٠,٠٠٤٩
معدل التغير	١,٥٥	١٣,٠٣	١٢,٨٨	٦,٢٣	١٣,٩١	٠,٨٣

المصدر : بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧، ص٨١ ، جدول رقم (١٦)

ومن جهة أخرى ، كانت تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتى خلال عام ١٩٩٧ ضمن هوامش ضيقة ،وبحيث لم يتجاوز الفرق بين كل من أعلى سعر وأدنى سعر للدولار مقابل الدينار كما فى نهاية كل من أشهر العام المذكور ما معدله ٠,٨٣% أو قيمته ٢,٥ فلسا (بين ٣٠٤,٥٧ فلوس فى نهاية شهر يوليو ، و٣٠٢,٠٧ فلسا فى نهاية شهر يونيو).

جدول (٨)

الرقم القياسى العام لأسعار المستهلك ١٩٧٨ = ١٠٠

(التغير : نقطة ، نسبة التغير : %)

البيـــــــــان	الوزن الترجيحى	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	التغيـــر فى الـرقـم القيـاسى ١٩٩٦		١٩٩٧
						نقطة	%	نقطة	%
١- الرقم القياس العام بحســـــب									
أقســـام الانفـــاق:	١٠٠٠,٠	١٨٦,١	١٩١,١	١٩٧,٩	١٩٩,٢	٦,٨	٣,٦	١,٣	٠,٦
المـــواد الغذائيـــة	٣٥٧,٠٩	١٥٠,٦	١٥٣,٧	١٦٢,٦	١٦٣,٤	٨,٩	٥,٨	٠,٨	٠,٥
المشـــروبات والتبـــغ	١٢,٧٠	٢٢٧,٢	٢٢٨,٢	٢٣٠,٤	٢٣٣,٩	٢,٢	١,٠	٣,٥	١,٥
الكساء وملبوسات القدم	٩٩,٥٥	٢٣١,١	٢٣٩,٣	٢٥١,٤	٢٥٧,٦	١٢,٠	٥,٠	٦,٣	٢,٥
خـــدمـــات السكـــن	١٨٧,٠٣	١٨٤,١	١٨٧,٢	١٩٠,١	١٩٣,٣	٢,٩	١,٦	٣,٢	١,٧
سلـــع وخدمات منزلية	١١٠,٢٣	١٥٦,٦	١٥٦,٤	١٥٧,٤	١٥٥,٤	١,٠	٠,٦	٢,٠-	١,٣-
النقـــل والمـــواصلات	١٥٢,٩١	٢٥٤,٤	٢٦٦,٠	٢٧١,٨	٢٦٦,٩	٥,٩	٢,٢	٤,٩-	١,٨-
الخدمات التعليمية والصحية	٢٥,٤٩	٢٢٩,٣	٢٣٧,٠	٢٤٨,٨	٢٥٠,٠	١١,٦	٤,٩	١,٢	٠,٥
سلـــع وخدمات أخرى	٥٥,٠	١٨٠,٨	١٩١,٤	٢٠١,٣	٢١٣,١	٩,٩	٥,٢	١١,٨	٥,٨
٢.الرقم القياسى بحسب عمر									
السلعـــــــة :	١٠٠٠,٠	١٨٦,١	١٩١,١	١٩٧,٩	١٩٩,٢	٦,٨	٣,٦	١,٣	٠,٧
سلـــع معمـــرة	١٥٩,٤٤	٢٠٤,١	٢٠٩,٥	٢١٣,٦	٢٠٩,٤	٤,١	٢,٠	٤,٣-	٢,٠-
سلـــع شبـــه معمـــرة	١٦١,٠٢	٢٢٣,٢	٢٣٤,٤	٢٤٥,٣	٢٤٧,٥	١٠,٩	٤,٧	٢,٢	٠,٩
سلع غـــير معمـــرة	٤٢٠,٣٣	١٥٣,٣	١٥٦,٠	١٦٣,٣	١٦٥,٤	٧,٣	٤,٧	٢,١	١,٣
خـــدمـــات أخـــرى	٢٥٩,٢١	٢٠٦,٢	٢١١,١	٢١٥,٩	٢٢١,٥	٤,٩	٢,٣	٥,٦	٢,٦

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الأقتصادى ١٩٩٧، ص٤١، جدول رقم (٦)

أما على مستوى الأسعار بصفة عامة ، فأنه يمكن التمييز بين أسعار المستهلكين ، وأســـعار الجملة ، وينصح من الجدول رقم ٨ أن الرقم القياسى العام للأسعار المستهلك (عام الأســاس ٧٨=١٠٠) قد وصل الى نحو ١٩٩,٢ نقطة كمتوسط لعام ١٩٩٧ مسجلا بذلك زيادة طفيفــة بلغت نحو ١,٣ نقطة ونسبتها ٠,٧% مقارنة بزيادة نسبتها نحو ٣,٦% ، ٢,٧% خلال عــام ١٩٩٦، ١٩٩٥ على التوالى

أما بالنسبة للرقم القياسى لأسعار الجملة فأن بيانات الجدول رقم (٩) تشير الى بعض الانخفاض فى الرقم القياسى العام لأسعار الجملة (عام الأساس ١٩٨٠= ١٠٠ نقطة) ليصل الى نحو ١٦٧,١ نقطة خلال عام ١٩٩٧ مسجلا بذلك انخفاضا نسبته ١,٣% مقابل زيادة تقدر بنحو ٥,٢% و ١,٤% خلال عامى ١٩٩٦، ١٩٩٥ على التوالى . وقد جاء الجانب الأكبر من التراجع المذكور فى الرقم القياسى العام لأسعار الجملة أساسا على أثر الانخفاض الواضح فى متوسط أسعار منتجات الصناعات التحويلية بما نسبته ١,٤% ومن نمو ١٧٢,٧ نقطة خلال عام ١٩٩٦ الى نحو ١٧٠,٢ نقطة خلال عام ١٩٩٧.

جدول (٩)

تطور الرقم القياسى العام لأسعار الجملة (١٩٨٠=١٠٠)

البيـــــــــــان	الأوزان الترجيحية	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
أولا - الرقم القياس العام لأسعار الجملـــــة حســـــب					
المصدر الصناعى (١+٢) :	١٠٠٠,٠٠	١٥٨,٨	١٦١,٠	١٦٩,٣	١٦٧,١
• الزراعة والحيوانات الحية والأسماك	٥٣,٤٣	١١٣,٤	١٢١,٩	١٢٠,٦	١٢١,٢
• المنـاجـم والمحـاجـــر	٧,٨٢	١٢٤,٠	١٠٨,٩	١٠٤,٩	١٠٤,٦
• الصنـاعـات التحـويليـة	٩٣٨,٧٥	١٦١,٧	١٦٣,٧	١٧٢,٧	١٧٠,٢
١- الرقم القياسى لأســـعار الجملـة للسـلع المستوردة حسب المصدر الصناعى :	٧٦٩,١٨	١٦٢,٧	١٦٥,١	١٧٤,٧	١٧٢,٥
• الزراعة والحيوانات الحية والأسماك	٤٧,٣٥	١١٠,٤	١١٩,٩	١١٨,٢	١١٨,٦
• المناجم والمحاجـر	-	-	-	-	-
• الصناعات التحويلية	٧٢١,٨٣	١٦٦,١	١٦٨,١	١٧٨,٤	١٧٦,٠
٢- - الرقم القياسى لأسعار الجملة للسلـــع المنتجـــة					
محليا حسب المصدر الصناعى :	٢٣٠,٨٢	١٤٦,٠	١٤٧,٢	١٥١,٤	١٤٩,٣
• الزراعة والحيوانات الحية والأسماك	٦,٠٨	١٣٦,١	١٣٧,٥	١٣٩,٧	١٤٢,٠
• المنـاجـم والمحـاجـــر	٧,٨٢	١٢٤,٠	١٠٨,٩	١٠٤,٩	١٠٤,٦
• الصنـاعـات التحـويليـة	٢١٦,٢	١٤٧,١	١٤٨,٩	١٥٣,٤	١٥١,١
ثانيـا- - الرقـم القياسـى العـام لأســعار الجملـــة حســب					
الاستخـــدام النهـائـى :	١٠٠٠,٠٠	١٥٨,٨	١٦١,٠	١٦٩,٣	١٦٧,١
• مـــواد إنتـــاجيـــة	٢٧٤,٠٩	١٢٩,٣	١٣١,٦	١٣٠,٢	١٢٩,٠
• مـــواد استهـلاكيـــة	٤٦٩,٩٤	١٦٨,٣	١٧١,٠	١٨٣,٥	١٨٦,٥
• سلـع رأسمـــاليـــة	٢٥٥,٩٧	١٧٠,١	١٧٤,٩	١٧٩,٧	١٦٤,١
ثالثا- - الرقم القياسى العام لأسعار الجملـــة حســـب					
مرحلـــة الإنتـــاج :	١٠٠٠,٠٠	١٥٨,٨	١٦١,٠	١٦٩,٣	١٦٧,١
• مـــواد أوليـــة	٣٠,٢٠	١١٢,٤	١١٢,٥	١١٩,٥	١٢٥,٣
• منتجـــات وسيطـــة	٢٧٧,٧٧	١٥٥,٨	١٥٧,٠	١٦٨,٢	١٧٤,٣
• سلع مكتملـة الصنـــع	٦٩٢,٠٣	١٦٠,٩	١٦٥,٠	١٧٠,٠	١٦٣,٠

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧ ، ص٣٤، جدول رقم (٨)

فقد نصت المادة رقم ٥٦ منه بأنه لا يجوز أن يمارس المهنة المصرفية إلا مؤسسات متخذه شكل شركات مساهمة تطرح أسهمها للاكتتاب العام .

تؤدى البنوك التجارية الكويتية دورا فعالا وهاما فى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تجميع المدخرات بهدف تقديمها لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. والبنوك التجارية تعتبر الملجأ لكثير من المؤسسات والمحور الذى تدور حوله العمليات النقدية لها ، وبالتالى تزداد الودائع عند تلك البنوك وأيضا تزداد كمية النقود لديها . وتركز البنوك التجارية نشاطها أساسا فى مجال الإقراض قصير الأجل ، وهى تساهم بقدر محدود فى منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل . وهى تضطلع بدور هام فى البحث والتعرف على المشروعات ،

ويمتد دورها فى هذا المجال ليشمل :

(١) أعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية للمشروع.

(٢) تسويق المشروع .

فالبنك من خلال مشاركته فى عملية التأسيس يعطى دفعة كبيرة فى سبيل قيام المشرع . وفى التغلب على العقبات التى قد تواجهه فى بداية حياته . وتشجع مساهمة البنك فى رأسمال المشروع المستثمرين على المساهمة ، كما تتيح استقطاب رأس المال الأجنبى نظرا لما يتوافر للبنك عادة من اتصالات جيدة بالأسواق المالية الخارجية تسمح له بالترويج للمشروعات و إقناع المستثمرين الأجانب بأهميتها وجدواها (اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٧)

كما تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا فى تحقيق التوازن بين الدائرتين المادية والنقدية ، وذلك بتوفير كمية من وسائل الدفع اللازمة لممارسة النشاط الاقتصادى فى الدولة. يعكس الجدول رقم (١٠) تطور نشاط المصارف التجارية والبنوك المتخصصة وبيت التمويل الكويتى فى جذب مدخرات المودعين ، وكذلك أيضا فى منح التسهيلات الائتمانية للمقيمين ، والاستثمارات المحلية الأخرى ، كما يعكس الجدول رقم (١١) التطور النسبى لنشاط هذه المصارف ويتضح من دراسة الجدولين المشار إليهما والشكل رقم (٣) بأن ودائع القطاع الخاص قد تزايدت بالقيم المطلقة خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٧ ، غير أن

الوزن النسبى لهذه الودائع من جملة مطلوبات الجهاز المصرفى قد تذبذبت فيما بين ٥٧,٣% فى عام ١٩٩٧ و ٦٠,٩% فى عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦.

جدول (١٠)

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية

فى نهاية كل من أعوام الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧) (مليون دينار)

البنـــــــــــود	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنك المركزى	١٤٥,٩	١٥١,٨	١٥٨,١	١٢٣,٠	٧٩,٠
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٣٥٧,١	٨٠١,٠	٥٧٧,١	٦٦٢,٥	٩٧٢,٦
المطالب على الحكومة	٥٧٧٤,٥	٥٦٣٤,٤	٥٣٩١,٤	٤٥٧٣,٤	٤٣٦٢,٥
منها أدوات الدين العام	١٦٣٠,٠	١٧٨٦,١	١٩٩٧,٦	١٧٢٨,٤	١٩٧٣,٥
سندات شراء المديونية	٤١٤٤,٠	٣٨٤٨,١	٣٣٩٣,٨	٢٨٤٥,٠	٢٣٨٩,١
المطالب على القطاع الخاص :	١٤٥٦,٢	١٩٥٠,٥	٢٨٠٥,٢	٣٥٠٢,٧	٤٧٤٤,٥
تسهيلات ائتمانية للمقيمين	١٢٤٠,٩	١٧٠٣,٢	٢٤٣٦,٣	٣١٧٣,١	٤٣٢٤,٢
استثمارات محلية أخرى	٢١٥,٤	٢٤٧,٣	٣٦٨,٩	٣٢٩,٦	٤٢٠,٣
الموجودات الأجنبية	١٧٧٤,٦	١٩٢٦,٥	٢١٣٠,٨	٢١٦٨,٢	٢١١٧,٦
ومنها : ودائع لدى بنوك أجنبية	٦٤٥,٤	٦٧٧,٧	٨٢٥,٩	٨٨٢,٦	٨٠٥,١
موجودات أخرى	٤٣٧,٥	٥٠٢,١	٥٢٩,٤	٤٣٠,٢	٤١٣,٧
الموجودات = المطلوبات	٩٩٤٥,٩	١٠٩٦٦,٥	١١٥٩٢,١	١١٤٦٠,١	١٢٦٨٩,٩
المطلوبات :					
ودائع القطاع الخاص :	٦٠٤١,٣	٦٣٩١,٦	٧٠٦٣,٢	٦٩٨٠,٧	٧٢٧٠,٧
ومنها : الودائع الدينارية	٤٩٩١,٢	٥٢٨٢,٩	٥٧٥٥,٣	٥٧٢٤,١	٦١١٧,١
ودائع الحكومة	٥٥٥,٩	٤٢١,٣	٤٥٩,٤	٣٧٤,١	٣٤٣,٦
المطلوبات الأجنبية :	٥٣٨,١	٧١٣,٤	٦٦٩,٣	٧٦٠,٧	١٢٢٢,٤
ومنها : ودائع البنوك الأجنبية	٤١٩,٠	٦٣١,٨	٦٦١,٢	٦٨٨,٣	١١٣٩,٤
حقوق المساهمين	١٠٥٩,٨	١٠٩٠,١	١٢٠١,٥	١٢٩٥,٧	١٤٠٧,٨
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٣٦١,٦	٨١٠,٢	٥٤٧,٢	٦٥٩,٤	١٠٤٣,٠
مطلوبات أخرى	١٣٨٩,٣	١٥٣٩,٩	١٦٥١,٥	١٣٨٩,٥	١٤٠٢,٤
حسابات نظامية	١٦٠٣,٠	١٧٣٨,٥	١٦٠٨,٢	١٨٤١,٤	١٩٨٠,١

(*) بنك الكويت الوطنى ، البنك التجارى ، بنك الخليج ، البنك الأهلى الكويتى ، بنك الكويت والشرق الأوسط ، بنك برقان ، بنك البحرين والكويت ، البنك العقارى الكويتى ، بنك الكويت الصناعى ، بالإضافة الى بيت المال الكويتى.

(**) تتضمن أيضا سندات شراء المحفظة العقارية لبيت التمويل الكويتى المشتراة بموجب اتفاقية إعادة شراء المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الأقتصادى ١٩٩٧، ص١٠٠، جدول رقم (٢٣

جدول (١١)

تطور التوزيع النسبى لعناصر الميزانية المجمعة للبنوك المحلية

فى نهاية كل من أعوام الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧) %

البنـــــــــــــود	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الموجودات:					
نقـد وأرصـدة لدى البنـك المـركـزى	١,٥	١,٤	١,٤	١,١	٠,٦
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٣,٦	٧,٣	٥,٠	٥,٨	٧,٧
المطالب على الحكومة	٥٨,١	٥١,٤	٤٦,٥	٣٩,٩	٣٤,٤
أدوات الديـن العـام	١٦,٤	١٦,٣	١٧,٢	١٥,١	١٥,٦
سندات شراء المديونية	٤١,٧	٣٥,١	٢٩,٣	٢٤,٨	١٨,٨
المطالب على القطاع الخاص :	١٤,٦	١٧,٨	٢٤,٢	٣٠,٦	٣٧,٤
تسهيـلات ائتمانية للمقيمين	١٢,٥	١٥,٥	٢١,٠	٢٧,٧	٣٤,١
استثمارات محليـة أخـرى	٢,٢	٢,٣	٣,٢	٢,٩	٣,٣
الموجودات الأجنبية	١٧,٨	١٧,٦	١٨,٤	١٨,٩	١٦,٧
ومنها : ودائع لدى بنوك أجنبية	٦,٥	٦,٢	٧,١	٧,٧	٦,٣
موجـودات أخـرى	٤,٤	٤,٦	٤,٦	٣,٨	٣,٣
الموجـــودات = المطلـــوبـــات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المطلـــوبـــات :					
ودائع القطـاع الخـاص :	٦٠,٧	٥٨,٣	٦٠,٩	٦٠,٩	٥٧,٣
ومنها : الودائع الدينارية	٥٠,٢	٤٨,٢	٤٩,٦	٥٠,٠	٤٨,٢
ودائـع الحكـومـــة	٥,٦	٣,٨	٤,٠	٣,٣	٢.٧
المطلوبات الأجنبيـة :	٥,٤	٦,٥	٥,٨	٦,٦	٩,٦
ومنها : ودائع البنوك الأجنبية	٤,٢	٥,٨	٥,٣	٦,٠	٩,٠
حقوق المساهمين	١٠,٧	٩,٩	١٠,٤	١١,٣	١١,١
الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية	٣,٦	٧,٤	٤,٧	٥,٨	٨,٢
مطلوبات أخرى	١٤,٠	١٤,١	١٤,٢	١٢,١	١١,١

(١) بنك الكويت الوطنى ، البنك التجارى الكويتى ، بنك الخليج ، البنك الأهلى الكويتى ، بنـــك الكويـت والشرق الأوسط ، بنك برقان ، بنك البحرين والكويت ، البنك العقارى ، بنك الكويت الصناعى ، بالإضافة الى بيت التمويل الكويتى.

(٢) تتضمن أيضا سندات شراء المحفظة العقارية لبيت التمويل الكويتى المشتراة بموجب إعادة شراء.

المصدر : بنك الكويت المركزى، التقرير الاقتصادي ١٩٩٧ ، ص١١٢ ، جدول رقم (٢٥)

كما أن ودائع البنوك الأجنبية قد شهدت تزايدا ملحوظا فى عام ١٩٩٧ مقارنا بودائع هذه البنوك فى عام ١٩٩٦ بما يعكس ثقة هذه البنوك الأجنبية فى النظام المصرفى بدولة الكويت بصفة خاصة ، والاقتصاد الكويتى بصفة عامة .هذا وقد سجلت المطالب على القطاع الخاص (تسهيلات ائتمانية للمقيمين مضاف إليها الاستثمارات المحلية الأخرى) نموا ملحوظا خلال الفترة من ١٩٩٣حتى ١٩٩٧ سواء بالقيم المطلقة أو بالقيمة النسبية لهذه المطالب لجملة الموجودات .

ويمكن القول أن هناك عدة عوامل ساهمت فى نمو الائتمان المصرفى على هذا النحو يأتى فى مقدمتها تنمية بعض المشروعات الكبرى ، وتصاعد معدلات التداول فى سوق الكويت للأوراق المالية ، بالإضافة الى مواصلة برنامج بيع أسهم الحكومة فى بعض الشركات . ومن ناحية أخرى فأن زيادة أرصدة القروض الاستهلاكية قد شجع عليها تحديد فترة سداد هذه القروض من سنة الى ثلاث سنوات بناء على تعليمات البنك المركزى فى ١٠ إبريل ١٩٩٧.

شكل رقم (٣).

ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية

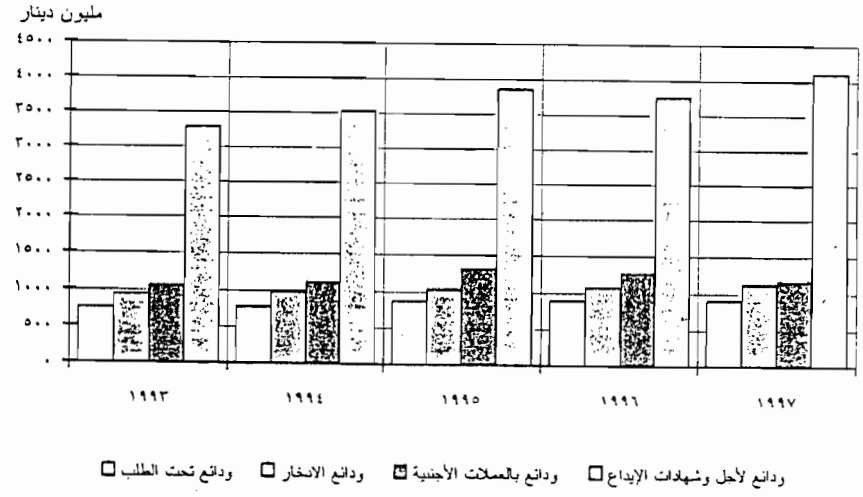

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧ ، ص٦٦

توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية :

جدول (١٢)

تطور توزيع حدود التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار الكويتى

للمقيمين بحسب القطاعات الاقتصادية خلال كل من أعوام الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧)

(القيمة بالمليون دينار)

البيـــــــــــان	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
التجـــــــارة	٢٨٩,٩	٣٨٤,٤	٥٣١,٣	٤٨٠,٨	٧٣٩,٥
الصنـــــاعـــة	٦٩,٦	١٢٣,٤	١٢٩,٢	١٣٢,٠	١٥٨,٧
الإنشـــــــاء	٨٢,٩	١٦٣,١	١٣٨,٠	٢٤٩,١	٢٥٠,٩
الزراعة وصيد الأسماك	٠,٨	٢,٠	٤,٣	٢,٥	٨,٢
المؤسسات المالية(غير البنوك)	١٩,٨	٤٤,٦	٩٥,٨	١٤٩,٠	٢٣٦,٦
التسهيلات الشخصية	٤٧,٤	٨١,٧	٣١٧,٤	٥٣٥,٨	٦٤٦,٩
القروض الاستهلاكية	...	٣٤,٦	٥١٣,٣	٤٢٣,٥	٣١٣,٥
العقـــــــار	٤٣,٩	٨٩,٥	١٦٦,٥	٢٥٢,١	٠,٤
النفط الخام والغاز	٢٠,٢	٢٤,٤	-	٣,٧	٧,٠
الخدمات العامـــة	٣٣,٦	١٦,٧	٧,٨	٣,٠	٢١٢,٤
أخـــــــرى	٨,٧	٦١,٣	٨١,٣	١٢٨,١	
المجمـــــــوع	٦١٦,٧	١٠٢٥,٧	١٩٨٤,٨	٢٣٥٩,٦	٢٩١٨,٧

(*) بيانات غير متوفرة كليا أو جزئيا .

(**)المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧، ص٧٦ جدول رقم (٢٠)

ويلاحظ فى الجدول (١٢) أنه ، وبخلاف التسهيلات الخاصة بالقروض الاستهلاكية ، قد توزعت قيمة التسهيلات الأخرى بين مختلف القطاعات الاقتصادية بمقادير متفاوتة ، وإن استأثرت ستة قطاعات رئيسية منها معا وهى على الترتيب قطاع التجارة ، والتسهيلات الشخصية ، والعقار ، والإنشاء ،و المؤسسات المالية (غير البنوك) ، والصناعة ،بما قيمته ٢٣٧٧,٣ مليون دينار ونسبته ٩١,٣% من إجمالى التسهيلات كما يلاحظ أنه لم يحدث سوى تغير واحد فى ترتيب تلك القطاعات وتمثل فى تبادل المركزين الأول والثانى بين كل من قطاعى التجارة والتسهيلات الشخصية ، حيث جاء قطاع التجارة فى صدارة قائمة الطلب

على الائتمان بينما احتل الطلب على التسهيلات الشخصية المرتبة الثانية ، ذلك عكس ما كان عليه الحال فى العام السابق. أما باقى القطاعات الستة المذكورة فقد احتفظت بترتيبها كما العام السابق.

العلاقة بين الجهاز المصرفى و شركات الاستثمار المحلية :

يقوم بنك الكويت المركزى بممارسة وظيفته فى التوجيه والرقابة على شركات الاستثمار المحلية العاملة فى مجال الاستثمارات المالية- ويمارس بنك الكويت المركزى هذا الدور من خلال توجهين أساسين أولهما : تركيز استخدامات هذه الشركات فى مجال الاستثمارات المالية فى الأسهم والسندات بصورة متوازنة بين أسهم المشاركة فى شركات تابعة وشركات زميلة وشركات أخرى

وثانيهما : زيادة عمليات هذه الشركات فى الأسواق المالية والنقدية سواء كانت محلية أو عالمية (بنك الكويت المركزى ١٩٩٧: ١٣١) وتشير البيانات المتوافرة عن عدد (٢٣) شركة ضمن ٢٨ شركة مدرجة فى سجلات بنك الكويت المركزى فى نهاية عام ١٩٩٧ الى أن إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات قد وصل الى ٢٥٤٦,٧ مليون دينار على النحو الذى يعكسه الجدول رقم (١٣) ، والجدول رقم (١٤) حيث يتضح منهما مدى مساهمة البنوك المحلية فى تمويل هذه الشركات. حيث سجل هذا البند زيادة مقدارها ٤٠٦,١فى عام ١٩٩٧ مقارنا لعام ١٩٩٦ ، وهو ما يعادل ٦٥,٣ مليون دينار كويتى . و قد أدت هذه الزيادة الى زيادة الوزن النسبى لهذا البند فى تكوين مطلوبات هذه الشركات بواقع ٠,٦ بنط سنوى أما من ناحية الاستثمارات المالية التى قامت بها هذه الشركات فقد تزايدت فى عام ١٩٩٧ بنسبة ٨٤,٤% مقارنة بعام ١٩٩٦ الأمر الذى ترتب عليه زيادة الوزن النسبى لهذا البند بواقع ٦,٣ بنط مئوى عما كان عليه فى عام ١٩٩٦.

القسم الثالث – أداء البنوك التجارية والمتخصصة فى دولة الكويت وكفاءة تشغيلها :

لقد سجلت مؤشرات الأداء فى البنوك التجارية بدولة الكويت فى مجملها تطورا إيجابيا خلال الفترة من١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٧ ووفقا لثلاث معايير أساسية وعشر مؤشرات فرعية بعكسها الجدول رقم (١٤) فأن المعيار النقدى والذى يقيس مدى كفاية الموجودات النقدية (النقد + الأرصدة لدى البنك المركزى + الودائع لدى البنوك المحلية والأجنبية) لسداد ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية قد سجل تطورا إيجابيا فى

عام ١٩٩٧ مقارنا بما كان عليه فى ١٩٩٣ ، كما أن نسبة السيولة وهى نسبة الموجودات النقدية + مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام ، واستثماراتها

جدول (١٣)

الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية

فى نهاية كل من أعوام الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) (مليون دينار)

البيان	الأرصدة فى نهاية العام			تغير ١٩٩٧ عن العام السابق	
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	قيمته	%
الموجودات :					
نقد وأرصدة بنوك محلية	٧٤,٥	١١٤,٧	١٥٤,٢	٣٩,٥	٣٤,٤
القروض والخصميات للمقيمين	٢٢٥,٤	٢٧٥,٠	٢٧٤,٠	-١,٠	-٠,٤
الاستثمارات المحلية	٢٩٢,٢	٣٧٤,٢	٦٤٢,٢	٢٦٨,٠	٧١,٦
الاستثمارات المالية	٢٤٣,١	٣٢٢,٦	٥٩٤,٩	٢٧٢,٣	٨٤,٤
الاستثمارات غير المالية	٤٩,١	٥١,٦	٤٧,٣	-٤,٣	-٨,٣
الموجودات الأجنبية :	٩٩١,٥	٩٩٠,١	١٣٢٧,٥	٣٣٧,٤	٣٤,١
نقد وأرصدة لدى بنوك أجنبية	٣٠٧,٢	١٧٥,٣	١٦٨,٠	-٧,٣	-٤,٢
قروض وخصميات لغير المقيمين	٥٨,٧	٧٣,٦	٩٥,٩	٢٢,٣	٣٠,٣
استثمارات أجنبية	٦٢٥,٦	٧٤١,٢	١٠٦٣,٧	٣٢٢,٥	٤٣,٥
الموجودات الأخرى	١٠٣,٩	١٣١,٩	١٤٨,٨	١٦,٩	١٢,٨
الموجودات = المطلوبات	١٦٨٧,٥	١٨٨٥,٩	٢٥٤٦,٧	٦٦٠,٨	٣٥,٠
المطلوبات :					
رأس المال والاحتياطى	٧٥٤,٨	٨٥٨,٣	٩٩١,٤	١٣٣,١	١٥,٥
الاقتراض من المقيمين :	٣٧٩,٧	٣٦٧,٠	٤٤٧,٨	٨٠,٨	٢٢,٠
الاقتراض من الحكومة	٦٣,٠	١١٢,٥	٩٤,٥	-١٨,٠	-١٦,٠
الاقتراض من البنوك المحلية	١٦٠,٤	١٤١,٦	٢٠٦,٩	٦٥,٣	٤٦,١
الاقتراض من مقيمين آخرين	١٥٦,٣	١١٢,٩	١٤٦,٤	٣٣,٥	٢٩,٧
المطلوبات الأجنبية	٣٩٢,٨	٤٣٢,٢	٧٠٩,٠	٢٧٦,٨	٦٤,٠
المطلوبات الأخرى	١٦٠,٢	٢٢٨,٤	٣٩٨,٦	١٧٠,٢	٧٤,٥
الحسابات النظامية	٨٤٨,٢	١٥٢,٠	٤١٨٥,٠	٢٦٦٤,٨	١٨٥,٣
منها :استثمارات محلية لحساب العملاء	٥٨٢,٤	١١٤٠,٠	٣٦٦٧,٠	٢٥٢٧,٠	٢٢١,٧

(*) البيانات المجمعة المقارنة لعدد ٢٣ شركة - متماثلة فى أعوام المقارنة- من شركات الاستثمار الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزى.

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧، ص١٣٤ جدول (٢٨)

جدول (١٤)

التوزيع النسبى لعناصر الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية

فى نهاية كل من أعوام الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧)

%

البيـــــــــــــــــان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الموجودات :			
نقد وأرصدة بنـــوك محليـــــة	٤,٤	٦,١	٦,١
القروض والخصميات للمقيمين	١٣,٤	١٤,٦	١٠,٨
الاستثمارات المحلية	١٧,٣	١٩,٨	٢٥,٢
الاستثمارات المالية	١٤,٤	١٧,١	٢٣,٤
الاستثمارات غير المالية	٢,٩	٢,٧	١,٨
الموجودات الأجنبية :	٥٨,٨	٥٢,٥	٥٢,١
نقد وأرصدة لدى بنوك أجنبيـــــة	١٨,٢	٩,٣	٦,٦
قروض وخصميات لغير المقيمين	٣,٥	٣,٩	٣,٧
استثمارات أجنبيـــــة	٣٧,١	٣٩,٣	٤١,٨
الموجودات الأخرى	٦,١	٧,٠	٥,٨
الموجدات = المطلوبات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
المطلوبات :			
رأس المال والاحتياطى	٤٤٧,٢	٤٥,٥	٣٨,٩
الاقتراض من المقيمين :	٢٢,٥	١٩,٥	١٧,٦
الاقتراض من الحكومة	٣,٧	٦,٠	٣,٧
الاقتراض من البنوك المحلية	٩,٥	٧,٥	٨,١
الاقتراض من مقيمين آخرين	٩,٣	٦,٠	٥,٧
المطلوبات الأجنبية	٢٣,٣	٢٢,٩	٢٧,٨
المطلوبات الأخرى	٩,٥	١٢,١	١٥,٧

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧ ، ص١٣٦ ،جدول (٢٩).

جدول (١٥)

بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية

فى نهاية كل من أعوام الفترة (١٩٩٣-١٩٩٧)

%

البيـــــــــــــــان	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
أولا – معايير السيولة :					
١- المعيار النقدى	١٥,٤	١٩,٦	١٨,٧	١٩,٣	١٩,٢
٢- معيار السيولة	٤٢,٩	٤٦,٦	٤٧,٠	٤٤,٤	٤٤,٨
ثانيا- معايير كفاية حقوق المساهمين:					
١- حقوق المساهمين الى إجمالى الموجودات	١٠,٧	٩,٩	١٠،٤	١١,٣	١١,١
٢- حقوق المساهمين الى إجمالى التوظيفات	١١,٣	١٠,٦	١١,٠	١١,٩	١١,٥
٣-حقوق المساهمين الى الموجودات الخطرة	٤١,٠	٣٤,١	٢٩,٢	٢٧,١	٢٣,٢
ثالثا- معايير التوظيف :					
١- التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص الى ودائع القطاع الخاص	٢٠,٥	٢٦,٧	٣٤,٥	٤٥,٥	٥٩,٥
٢- المطالب على القطاع الخاص الى ودائع القطاع الخاص	٢٤,١	٣٠,٥	٣٩,٧	٥٠,٢	٦٥,٣
٣- اجمالى التوظيفات المحلية الى ودائع المقيمين	١٠٩,٠	١١٠,٠	١٠٨,٧	١٠٩,٠	١١٦,٤
٤- اجمالى التوظيفات المحلية الى ودائع المقيمين وحقوق المساهمين	٩٤,٦	٩٦,٢	٩٤,٦	٩٣,٩	١٠٠,١
٥- اجمالى التوظيفات الى اجمالى الودائع وحقوق المساهمين	١٠٩,٩	١٠٩,٨	١٠٩,٨	١٠٨,٤	١٠٨,٢

(*) أرصدة الجزء النقدى المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة الى القطاع الخاص

المصدر : بنك الكويت المركزى

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧ ، ص١٢٥، جدول رقم (٢٧).

الأسهم المحلية والأجنبية ، ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية قد عكس الاستقرار فى كفاية الموجودات النقدية لفاعلية سداد إجمالى ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية.

أما بالنسبة لمعايير كفاية حقوق المساهمين وهى المعايير التى تقيس مدى الوقاية من المخاطر المحيطة بمختلف عناصر الموجودات فأنها مازالت عند الحدود المناسبة لحماية المساهمين من المخاطر. و أخيرا فأن معايير التوظيف فأنها تعكس مدى قدرة البنوك المحلية على توظيف ما توفر لديها من موارد مالية فى توظيفات مربحة ويوضح الجدول رقم (١٥) ارتفاع النسب الأربع الأولى بصورة ملحوظة فى عام ١٩٩٧ مقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٩٦بما يعكس إيجابية الدور التنموى للبنوك التجارية فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية

أما بالنسبة للمؤشر الأخير فى هذه المجموعة من المعايير (إجمالى التوظيفات الى إجمالى الودائع وحقوق المساهمين) فأن الانخفاض كان طفيفا ٠,٢% بسبب زيادة إجمالى التوظيفات (المحلية والأجنبية) بمعدل (١١,٨%) أقل قليلا من معدل الزيادة (١٢,١%) فى مجموع اجمالى الودائع وحقوق المساهمين أما الجدول رقم (١٦) يعكس معدلات الربحية فى البنوك التجارية وتطورها فى الأعوام من ١٩٩٤الى ١٩٩٧ ، حيث يتضح منها التطور الإيجابي فى النسب الثلاث الواردة بالجدول وبتطوره بالزيادة على مدار السنوات ١٩٩٤،١٩٩٥،١٩٩٦،١٩٩٧ رغم بمثابة قفزة ملحوظة لهذه النسب دون استثناء.

جدول رقم (١٦)

مؤشرات الربحية للبنوك التجارية (١٩٩٤-١٩٩٥)

النسبة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
صافى الربح الى اجمالى الموجودات %	٠,٩٠	١,٢٢	١,٥٤	١,٧٥
صافى الربح الى اجمالى حقوق المساهمين %	٩,١٠	١١,٢٢	١٣,٦١	١٥,٠٠
صافى الربح الى رأس المال المدفوع %	١٨,٢٠	٢٢,٠٠	٢٧,٧٣	٣٢,٧٤

المصدر : بنك الكويت المركزى ، التقرير الاقتصادى ١٩٩٧ ، ص ١٣٠

الخلاصة والتوصيات :

أصبح الجهاز المصرفى عصب الاقتصاد ووسيلته لتحقيق أهدافه فهو بمثابة القلب للكائن الحى والمضخة التى تدفع الحياة والنشاط فى مختلف أرجاء البنيان الاقتصادى للمجتمع. ذلك أن البنوك تقوم بتيسير التبادل ، وتعظيم طاقة رأس المال ، وتعزيز الإنتاج ، كما أنها أصبحت محور الائتمان بمختلف أشكاله .

واحتياجات المجتمع الحديث المتزايدة بالنسبة لإيجاد وسيلة للتبادل لم يكن من الممكن سدها عن طريق النقود المعدنية وحدها . ومن ثم فقد كان لظهور العملة الورقية والشيكات المصرفية فيما بعد وحوزتها للقبول باعتبارها نقودا يرجع الى النظام المصرفى .

أيضا لعبت البنوك دورا كبيرا كهمزه الوصل بين المدخرين والمستثمرين ، مما كان له أكبر الأثر فى التوسع الإنتاجي .وعلى كل ذلك فأنه فى كل دولة يتوافر مجموعة من المؤسسات المصرفية التى تتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع من الأموال ، وسد حاجات الدولة الى مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال وإنشاء وسائل الدفع المتداولة بين الناس .

وفى دولة الكويت نجد أن القطاع المصرفى يتكون من خليط من هذه المؤسسات ويقف على رأسها بنك الكويت المركزى ويتبعه مجموعة من البنوك التجارية والمتخصصة.

وتؤدى تلك المؤسسات المصرفية فى الوقت الحاضر دورا رئيسيا فى الحياة الاقتصادية للدولة ، فيقوم البنك المركزى بالإشراف على سوقى النقد ورأس المال ، والبنوك التجارية تقوم بتجميع المدخرات النقدية بهدف تقديمها لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

هذا وقد أثبتت الدراسة أن تطورا إيجابيا قد حدث لمسيرة الجهاز المصرفى فى دولة الكويت منذ رد الاعتداء الغاشم وحتى الآن ، فقد استطاع بنك الكويت المركزى أن يهيئ مناخ الاستثمار والتنمية الاقتصادية من خلال تنظيم مستويات السيولة المحلية والمحافظة على الاستقرار النسبى لسعر صرف الدينار مقابل الدولار وتحريك أسعار الفائدة بصورة تتواكب مع الأوضاع الاقتصادية فى الكويت . وقد انعكست السياسة النقدية التى يتبعها بنك الكويت المركزى على أداء البنوك المحلية بالإيجاب حيث رسخت هذه البنوك الدعائم الهيكلية على أسس مهنية متقدمة وذلك على صعيد موارد واستخدامات الأموال لتحقيق النمو المتوازن بمعدلات مستقرة وتمويل الأنشطة التنموية المختلفة خدمة لاهدام التقدم الاقتصادى والأجتماعى .

المراجع العربية

أولا : الوثائق :

- بيت التمويل الكويتى – عقد التأسيس والنظام الأساسى ١٩٨١.

- قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ فى شأن النقد وبنك الكويت المركزى وتنظيم المهنة المصرفية .

- موسوعة أجهزة الوساطة المالية بالدول العربية، اتحاد المصارف العربية ١٩٧٧.

- " التنمية الصناعية ودور المؤسسات المالية العربية " اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٧.

- بنك الكويت المركزى ، التقرير الأقتصادى ، ١٩٩٧.

ثانيا : كتب عربية :

(١) د. إبراهيم مختار **التمويل المصرفى منهاج لاتخاذ القرارات** مكتبة دار وهدان للنشر والطباعة – القاهرة – ١٩٨٤.

(٤) د. حسن محمد كمال ، د. حسن أحمد غلاب ، **البنوك التجارية** ، دار الجبل للطباعة ، ١٩٧٦.

(٥) رمضان الشراح ، **البنوك المتخصصة ودورها فى تحقيق وتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجى** مكتبة الفلاح ، الكويت ، ١٩٨٩

(٦) د. سامى خليل **النقود والبنوك** ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٢ .

(٧) د. سهير محمد السيد **النقود والتوازن الاقتصادى** مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٢.

(٨) د. شوقى إسماعيل شحاته ، **البنوك الإسلامية** دار الشروق ، جده ، ١٩٧٧.

(٩) د. عبد الحميد الغزالى ، **التخطيط الاقتصادى** دار القلم ، الكويت.

(١٠) عدنان العريضى ، **الوسيط فى إدارة المصارف** بيروت ، ١٩٨٨.

(١١) د. عبد الرحمن زكى ابراهيم **مقدمة فى اقتصاديات النقود والبنوك** دار الجامعات المصرية .

(١٢) د. عبد الهادى النجار **الإسلام والاقتصاد** ، عالم المعرفة ، ٦٣ ، ١٩٨٣.

(١٣) د. فؤاد مرسى **التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية** ، منشأة المعارف الأسكندرية ، ١٩٨٠.

(١٤) د. كامل فهمى بشاى **دور الجهاز المصرفى فى التوازن المالى** الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١.

(١٥) د. محمد توفيق صادق **التنمية فى دول مجلس التعاون : دروس السبعينات وآفاق المستقبل** ، عالم المعرفة ، العدد ١٠٣، ١٩٨٦.

(١٦) د. محمد زكى الشافعى **مقدمة فى النقود والبنوك** دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٩.

(١٧) د. محمد سامى ، عبد الحميد صالح ، د . عبد المنعم راضى **المؤسسات المصرفية** ١٩٧٦.

(١٨) د. محمد على عمر **التنمية الاقتصادية فى دولة الكويت** جامعة الكويت ١٩٧٤.

(١٩) د. محمد مصلح الدين ، **أعمال البنوك والشريعة الإسلامية** دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٦.

(٢٠) د. محمود يونس ، د. عبد النعيم مبارك **اقتصاديات النقود والصيرفه** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٣.

المراجع الأجنبية :

1- Casson , M.C., R.D. Pearce and S. Singh,

1991 "Business stratgy and overseas R & D, in M.C". Casson, ed., **Global Research Strategy and International Competitiveness**, Oxford ,.

2- Diana Conyers and Peter Hills

1984 **An Introduction to Development Planning in the Third World** - New York : John Wiley & Sons.

3 - Hill. H.

1990 "Foreign Investment and East Asian economic development" , **Asian pacific Economic Literature , Vol.4 No2** .

4- James C. Van Horne ,

1980 **Financial Management and Policy** New Jersey : Prentice – Hall . Inc .,

5- J. Franks and j, Broyles ,

1979 **Modern Manageriol Finance** . John Wiley & Sons. Chichester . England.

6- Kawai , M.

1981 "The behavior of an open economy firm under flexible exchange rates", **Economica** 148 .

7- Kobrin, S .J.

1978 "When does political instability result in increased investment risk ?" **Journal of World Business** , XIII,

8 - Lecraw, D.J.

1984 "Bargaining Power Ownership, and Profiutability of transnational corporations in developing Countries" **Journal of International Business Studies**, Xv,. 27- spring / Summer 1984.

9 - Lee. J.

1986 Determinants of offshore Production in developing Countries, **Journal of Development Economics**, January / February 1986.

10- Mark Boleal,

1982 **The Bulding Society Industry** George Allen and Unwin Publishers Ltd .,

11- Philip Thorn and Farid a Mashar .

1975 **Banking Structures and sources of Finance in the Middle East** The Banker Research Unit, financial Time Ltd., London.

12- Richard Wadsworth Lindholm,

1978 **Money Management and Institution** Littefield , A dams and Co U.S ,

13- T. Johnson.

1983 **Investment Principles**. Prentice - Hall . Englewood Cliffs , J. J..